عملية عدّ السكان والمساكن تتواصل بنجاح في يومها الثالث

التعداد أضخم عملية تشهدها اليمن .. ومميزات علمية تدخل لأول مرة

قيادة التعداد العام تدعو الجميع إلى المزيد من التعاون لإنجاح العمل الوطني الكبير

□ تتواصل في عموم مناطق وقرى ومدن الجمهورية لليوم الثالث على التوالي الأعمال الميدانية لعدّ السكان والمساكن وسط ارتياح من قبل قيادة التعداد للأعمال المنجزة والانسياب المميز لسير التنفيذ وفقاً لما هو مقرر.

وأكد القائمون على التعداد في الجهاز المركزي للإحصاء أن هناك استحساناً وارتياحاً للمستوى الذي أبداه الإخوة المواطنون من تفاعل ومشاركة في الإدلاء بالبيانات المطلوبة تنم عن حس وعي وطني بأهمية هذا العمل الكبير وفائدته على خير ومستقبل وطننا وأجيالنا القادمة، داعين إلى المزيد من التعاون بين الفئات العاملة في التعداد والمواطنين خلال الأيام الستة الباقية وبما يحقق إنجاح العمل بالصورة المثلى.

«الثورة» تابعت في الميدان الأعمال المنجزة وسير التنفيذ وبدأت من الجهاز المركزي للإحصاء، حيث خرجت بالحصيلة التالية :

استطلاع/ أحمد حسن الطيار - حمدي دوبلة

□ بناء قاعدة معلوماتية كبرى للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن
□ العدادون .. أداء متواصل .. ووعي المواطنين في ازدياد

غرفة العمليات

□ يؤكد الأخ اللواء الركن علي محمد صلاح، نائب رئيس هيئة الأركان - رئيس غرفة العمليات، أن التواصل والمتابعة للأعمال الميدانية تتم على قدم وساق لكافة الشرائح العاملة في هذه المرحلة والمتمثلة بعدِّ السكان والمساكن.

ويقول : إن التجاوب يأتي من الصغير والكبير وكل من يهمهم نجاح هذه المهمة الوطنية الكبرى، إذ كان للدور الذي يلعبه فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، في حث الناس على الإدلاء بالبيانات الصحيحة والتفاعل مع التعداد، أبلغ الأثر في التجاوب والتعاون من قبل المواطنين، حيث تسير الأمور بشكل ممتاز، وهناك متابعة مستمرة من قبل الأخ أحمد محمد صوفان، نائب رئيس الوزراء - وزير التخطيط والتعاون الدولي - رئيس اللجنة العليا للتعداد، وكذا الدكتور أمين محيي الدين، رئيس الجهاز - مدير التعداد، وكافة قيادة التعداد، وهي مهمتهم في بث روح التفاعل مع هذا الحدث الوطني العظيم، مشيراً إلى أن توجيهات الأخ وزير الداخلية والقيادات الأمنية والإخوة المحافظين، أسهمت في انسياب سير العمل الميداني في كافة المناطق، ويتم عمل حلول للمشاكل الصغرى بسهولة ويسر، والحمد لله لا توجد أي مشاكل تذكر، موضحاً أنه تم تجاوز بعض الاختلافات في تحديد المواقع وتزويد المعاونين والمساعدين باتحاد الخطوات الصحيحة، كما أنه لم يكن هناك أي نقص في مستلزمات الأعمال من السجلات وغيرها، ولا توجد أية قضايا أمنية تعيق عمل العدادين.

اهتمام

□ تولي قيادة الجهاز المركزي للإحصاء - وهي قيادة التعداد - جل اهتمامها لإنجاح العمل الميداني.

ويقول الدكتور عبدالحكيم العبيد، وكيل الجهاز - نائب مدير التعداد : نحن منذ صدور القرار الجمهوري بالإعداد والتحضير للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م قبل عامين، نولي إنجاح هذا العمل وتنفيذه أهمية بالغة ونتابع سير الإعداد منذ ذلك الوقت ليلاً ونهاراً، ولم نتوقف مطلقاً، وحالياً نشعر بالارتياح والطمأنينة من إنجاز العمل الميداني، وقلوبنا راضية لأن جهدنا المتواصل نراه الآن يثمر وتحقق ما كنا نصبو إليه من نجاح يخدم بلادنا وخططها التنموية في كافة المناطق.

ويضيف الدكتور العبيد : إن العمل الميداني خلال الأيام الثلاثة الماضية يحقق النجاح المنشود، والعمل يسير وفقاً لما هو مرتب له، بل أحسن، حيث يشترك العدادون والمواطنون في تفاعل حي، كل منهم يسارع نحو إنجاز العمل بشكل مميز.

ويقول : إن العمل الميداني على كافة المناطق من شرق اليمن حتى غربها ومن الجزر حتى السهول والصحارى والجبال، يسير وفقاً لما خطط له ولم تظهر أية مشاكل، سواء في الناحية الفنية أو غيرها، ويعمل الطاقم الكبير من المشتغلين بكامل قوامه سبع ساعات يومياً في الميدان وثلاث ساعات للمراجعة وكتابة التقارير.

ويشير الدكتور العبيد إلى الدور الذي يلعبه تأهيل وتدريب العدادين والمشتغلين في الميدان، حيث أن اختيارهم وفقاً لأساليب علمية من حملة المؤهلات الجامعية، مثَّل نقطة نجاح أخرى تحسب لأعمال التعداد ٢٠٠٤م، لأنهم فئة متعلمة على درجة عالية من الوعي والإدراك بفائدة وأهمية العمل التعدادي، إضافة إلى تفهمهم وقدرتهم على التعامل الراقي مع الأسر في الميدان، مما يعطي انطباعاً بالنجاح بشكل كبير.

مميزات

□ يتميز التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م بأنه أضخم تعداد تشهده اليمن في تاريخها، ويعد - كما يقول الدكتور العبيد - أبرز تعداد تستخدم فيه التقنيات العلمية الحديثة في مجالي الخرائط والأطر والتجهيز الآلي لإعداد واستخراج بيانات التعداد.

ويضيف : إن هذا التعداد تميز - أيضاً - بعملية الفصل بين مراحله الثلاث : التحزيم الذي تمت أول خطوة منه في الربع الأول من العام ٢٠٠٤م وشملت كافة المناطق اليمنية، والمرحلة الثانية تمت عقب منتصف العام ٢٠٠٤م، ثم آخر مرحلة العدّ وهي في الربع الثالث للعام ٢٠٠٤م، وكانت كل مرحلة تعطي مؤشرات وبيانات، بحيث لا تتم المرحلة اللاحقة إلاّ بعد استيفائها وضبطها، وبالتالي يكون الانتقال إلى المرحلة اللاحقة بعد نجاح المرحلة التي قبلها، وهو مؤشر على أن نجاح هذه المراحل يتحقق بشكل مميز، كما أن التباعد بين هذه المراحل أفاد بقوة في تلافي أية عيوب قد تنشأ مكتبياً أو أثناء التجهيز الآلي، وتميز التعداد - أيضاً - باستخدامه للخرائط ولأول مرة، وهي خرائط حديثة تسمى (Gis) دقيقة وشاملة حددت لنا مناطق العدّ، وبالتالي ضبطت لنا أعداد المشتغلين والمستلزمات المطلوبة لها في كافة أنحاء الجمهورية.

□ اللواء/ علي محمد صلاح

□ د/سعيد المعلم

□ د/عبدالحكيم العبيد

نظام DevinFo

□ يتوقع قادة الجهاز المركزي للإحصاء أن تظهر أولى النتائج الأولية للتعداد بحلول شهر مارس القادم، ويؤكدون أن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م ستكون قاعدة معلومات متنوعة للجمهورية اليمنية تشكل البناء الأساسي للانطلاق نحو المستقبل باستخدام الرقم، ولذلك فإن العمل الآن يجري على قدم وساق لإدخال نظام برمجي قادر على استيعاب كافة بيانات التعداد العام وقادر على تصنيفها وتحليلها بما يمكّن الجميع من الاستفادة منها، وعلى أساس أن هذا النظام و المسمى بـ (DevinFo) - وهو حزمة برمجية بدأت الدول التي أنجزت تعدادات سكانية حديثة باستخدامها باعتبارها توفر آلية لقاعدة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد وسيقوم هذا النظام بتأمين آلية أكاديمية.

وكما يقول الأخ أنور فرحان، الوكيل المساعد للتجهيز الآلي والدراسات بالجهاز المركزي للإحصاء - معاون مدير التعداد والتجهيز الآلي ان عملية التجهيز والاعداد متطورة وذات مستوى دولي لنشر وتسويق مؤشرات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والمؤشرات الإحصائية الأخرى تسير بيسر وسلاسة.

ويضيف الأخ فرحان : إن (DevinFo) يعتبر أحد أنظمة قواعد البيانات القوية للمستخدم النهائي المتوفرة حالياً في العالم، وهي مدعومة من قبل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ويتميز بأنه يوفر بيئة ممتازة لوضع مجموعة المؤشرات التي يرغب الجهاز في نشرها بشكل مباشر مع احتفاظه بالبيانات الخاصة في وضع أولي وهام، منوهاً أن من أهم المؤشرات التي سيوفرها البرنامج هي أهداف ومؤشرات الألفية الثالثة ومؤشرات الفقر والمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونتائج المسوحات.

ويؤكد الدكتور العبيد ان الأيام القادمة ستتيح لقيادة الجهاز الاطلاع على هذا النظام عن كثب، وستتم دراسته وإدخاله إلى بلادنا وتركيبه في الجهاز المركزي للإحصاء خلال العام القادم ٢٠٠٥م.

الترويج للبيانات

□ نظراً للأهمية التي تكتسبها بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م ونتائجها على الخطط و البرامج التفصيلية للتنمية في بلادنا، بقدر ما يستوجب من جهة أخرى ضرورة تنقيتها وتحديثها في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف والغايات في عملية نشر البيانات.

ويوضح الدكتور سعيد عوض المعلم - الوكيل المساعد لقطاع الإحصاء الاقتصادي بالجهاز المركزي للإحصاء - عضو اللجنة العليا للتعداد، هذه النقطة، فيقول : إن المعلومات المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم، معلومات حيوية في وصف وتقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وفي وضع سياسات وبرامج سليمة من أجل تعزيز رفاهية المجتمع، حيث أن في رسم التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م وما ستتوفر من إحصاءات أساسية على مستوى الجمهورية ولكل وحدة إدارية (محلية - محافظات - مديريات)، سيساهم مساهمة كبيرة في عملية التخطيط والتنمية الشاملة.

ويضيف الدكتور المعلم : إن توفر المعلومات على أدنى مستويات الوحدة الإدارية يعتبر ذو قاعدة قيمة في إدارة وتقييم البرامج التنموية مثل تلك الخاصة بالتعليم والعمل والموارد البشرية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والإسكان والبيئة وصحة الأم والطفل والتنمية الريفية والنقل والاتصالات والطرق والتخطيط الحضري والرعاية الاجتماعية، حيث أن تعدادات السكان تعتبر غنية - أيضاً - بالبيانات من أجل وضع المؤشرات الاجتماعية ذات الصلة برصد وتقييم أثر هذه السياسات والبرامج الحكومية.

ويشير الدكتور المعلم إلى أن معلومات التعداد المتعلقة بالخصائص الاقتصادية للسكان تركز على عدد السكان الناشطين اقتصادياً بغية توفير بيانات أساسية لمقارنة الدراسات الحالية عن العمالة والبطالة والعمالة الناقصة، وهي بالتالي معلومات عن نمو وتركيب وتوزيع السكان الناشطين اقتصادياً لاستخدامها في بلورة السياسات العامة وتقييم واستخدام الموارد البشرية، كما أن البيانات عن السكان الناشطين اقتصادياً يمكن أن تعطي مؤشراً تقريبياً عن عدد العمال المسؤولين عن القيام بالإنفاق على معيليهم، كما أن بوسع البيانات الاقتصادية المستقاة من التعداد أن توفر المدخلات في الإحصاءات عن توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم لدى الأسر المعيشية عن المشاركة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وعن المشاركة في القطاع غير الحكومي، وتستخدم بيانات التعداد لدراسة مناطق السلطة المحلية بغرض الحصول على الإحصائيات الصحيحة لإظهار التباين بين المناطق وفقاً للمعلومات المتوفرة من التعداد، داعياً المواطنين إلى الإسهام بفاعلية في إعطاء الإجابة الصحيحة للعدادين دون زيادة أو نقصان لما لها من أثر كبير على مصلحتهم ومستقبل أبنائهم.

أداء متواصل

□ واصل العدادون أمس، ولليوم الثاني على التوالي، مهامهم الميدانية في عد السكان والمساكن في أمانة العاصمة وعموم محافظات ومناطق الجمهورية.

ويقول العدادون إن أداءهم يسير بشكل جيد، كما أن الوعي والتفاعل من قبل المواطنين عكس التزامهم وإدراكهم لأهمية التعداد، مؤكدين أنه كان لاهتمام كبار مسؤولي الدولة والحكومة، وعلى رأسهم فخامة الأخ رئيس الجمهورية أن يأتي بنتائج إيجابية وثمار طيبة على صعيد ترسيخ الوعي لدى الناس بأهمية مشاركتهم الإيجابية في المشروع وأهمية الإدلاء بالبيانات الصحيحة والدقيقة.

ويقول محمد صالح علي، وهو عداد في أحد أحياء مديرية الصافية، إن احترام الناس للعدادين بدا بوضوح من خلال حسن التعامل والحرص على تسهيل أي صعوبات فنية قد تعترض العدادين أثناء أداء مهامهم، مشيراً إلى أنه لمس خلال اليومين الماضيين حرص المواطنين على الإدلاء بالبيانات والمعلومات المطلوبة بصورة دقيقة، نظراً لإدراكهم أهمية ذلك في إنجاح مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م.

ويضيف : ان العدادين متفائلون بسير الاداء خلال الأيام المتبقية بنفس المستوى من النجاح والتفاعل الإيجابي من قبل المواطنين.

نجاح التوعية

□ العدادة فاطمة أحمد، في إحدى مناطق مديرية السبعين، أشارت إلى أن التعاون والمساهمة الإيجابية من قبل المواطنين كانت لهما ثمار طيبة وذلك بناء على اهتمام قيادات الدولة وعلى رأسها فخامة الأخ رئيس الجمهورية شخصياً، الذي أكد أكثر من مرة على ضرورة إدلاء المواطنين ببياناتهم حتى تتمكن الدولة من إنجاز برامجها وخططها التنموية على أسس علمية دقيقة، مشيرة إلى أنها، ومن خلال أدائها الميداني في اليومين الماضيين، لاحظت وعياً متنامياً لدى المواطنين والأسر في المنازل، والذين تفهموا كل ما يطرح عليهم من الأسئلة والاستيضاحات التي تضمنتها الاستمارة الخاصة بالتعداد.

جهد دؤوب

□ ويعمل العدادون طوال عشر ساعات يومياً ويمارسون عملهم وفق الخرائط والأطر والتقسيمات التعدادية الموضحة لديهم من قبل مكتب التعداد.

ويقول فؤاد حسن صالح، وهو عداد في إحدى مناطق العدّ بمديرية شعوب، إنهم يسيرون في عملهم وفق التسلسل في الأرقام، التي تحملها الخرائط والتقسيمات، موضحاً أن العمل يجري بانسيابية، والمواطنون متفهمون كثيراً أهمية التعداد والبيانات التي سيدلون بها، غير أن هناك بعض الإشكاليات الفنية البسيطة التي تعترض أي عداد ومع ذلك يتم التغلب عليها سريعاً بفضل تعاون المواطنين والسلطات المحلية في المديرية.

وعي المواطنين

□ المواطنون من جهتهم عبَّروا عن تفاعلهم مع هذا المشروع الوطني الهام، وابدوا إدراكهم الأهمية الكبرى لجمع البيانات والمعلومات الدقيقة من أجل تمكين الدولة ان تضع خططها لإقامة المشاريع التنموية والخدمية على أسس علمية سليمة.

ويقول عبده محمد عمر، وهو مواطن في مديرية آزال، إن دور المواطن يتوقف على الإدلاء بالبيانات والمعلومات الصحيحة حتى يجعل الكرة في ملعب الحكومة التي ينبغي عليها، وبمجرد توفر الإحصائيات والأرقام اللازمة، أن تباشر في وضع الاستراتيجيات اللازمة لإقامة مشاريع البنى التحتية والمشاريع الخدمية، ويقول : ان المواطنين لم يعودوا كما كانوا عليه في السابق، واصبحوا الآن يدركون تماماً أهمية وأبعاد التعداد، الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، بفضل انتشار التعليم ووسائل التوعية المتطورة، وضيف انه وعلى الرغم من أن الحديث عن ليلة الإسناد الزمني اختلط على البعض فهمه في البداية، إلاّ أن الأمور سرعان ما توضحت واستفاد المواطنون من البث التلفزيوني المباشر الذي ركز على معاني ليلة الإسناد الزمني، التي تعتبر الزمن الفاصل بين إحصائيات زمنين، كل زمن مدته (١٠) سنوات.

أسبوع حاسم

□ وعلى الرغم من تأكيدات العدادين بأن اليومين الماضيين مرّا كما هو مخطط لهما وسارت العملية بمثالية وإيجابية كبيرة، إلاّ أن هناك (٨) أيام سيبقى فيها الاستمرار لمواصلة العد الفعلي، ويتمنى العدادون أن يتواصل الأداء بنفس الوتيرة والحماس من قبل المجتمع خلال هذا الأسبوع الذي لا شك في أنه سيكون حافلاً ومليئاً بالمهام.

ويؤكد الكثير من العدادين على ضرورة أن يكون الوعي في الأرياف وخارج المدن موازياً للوعي في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات حتى تكون النتائج إيجابية ومثمرة تسهم في الوصول إلى تعداد نظيف وخال من الأخطاء والنواقص، لأنه سيكون المرجع الأساسي في رسم السياسات ووضع الخطط اللازمة لتفعيل جهود التنمية.

ويدعو هؤلاء العدادون كافة المواطنين إلى الحرص على التعاون مع رجال التعداد والمساهمة في إنجاح المشروع الوطني الهام من خلال الإدلاء بالبيانات دون زيادة أو نقصان.

الإطار القانوني للتعداد

أحمد محمد سعيد #

□ إن أي مشروع اقتصادي لابد أن يستند إلى قانون يمكنه من سير مهامه وعمله بصورة قانونية ولا يعيقه أية معوقات حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الاقتصادية البعيدة والقريبة، ويعود بالنفع لمصلحة البلاد والعباد ويجعل له مساحة واسعة للعمل والإبداع من أجل تطوير نشاطه بما يتفق والخطوات اللازمة لذلك وفي نطاق بنود القانون والمشروع على حد سواء.

ويعتبر قانون الإحصاء، هو الذي ينظم مختلف العمليات الإحصائية وبصورة شاملة، إضافة إلى تنظيم العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمواطن، ودور كل منهما في التعداد، كما أنه حدد كافة الاختصاصات التي تناط بالقيادات واللجان المختلفة بكافة مسؤولياتها، وقد صدر عدد من القرارات الجمهورية والوزارية التي من شأنها تنظيم عملية التعداد، وكان أبرزها القرار الجمهوري رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٣م الذي حدد موعد تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في ديسمبر ٢٠٠٤م، لذلك فقد حرص الجهاز المركزي للإحصاء كل الحرص - كعادته - على نجاح التعداد السكاني من خلال الإعداد القانوني لتحقيق عدد من الأهداف بالاستناد إلى قانون الإحصاء رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٥م ولائحته التفسيرية التي تنظم كافة المهام والمسؤوليات المرتبطة بالبيانات الإحصائية، وما يميزه أنه حرّم استخدام البيانات التي تقدم من المواطن للمشتغلين في التعداد أثناء العمل الميداني للتعداد السكاني لأي أغراض كانت، حيث تؤكد المادة الخامسة على ما يلي : «تعتبر جميع البيانات الخاصة بالمكلفين، والتي تتعلق بالتعداد وبالمسوح الشاملة أو بالعينة، (سرية) ولا يجوز نشرها ويحظر إطلاع الغير عليها أو تبليغه بها إلاّ بموافقة صاحب الشأن».

أما المادة السادسة من القانون فتؤكد هي الأخرى على ما يلي : «تستخدم البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الجهاز لأغراض تنفيذ مهام الإحصائية ويحظر استخدامها أو الاستناد إليها لترتيب عبء مالي أو دليل في جريمة أو لأي تصرف قانوني آخر، ويجوز استخدامها كبينة ضد من قدم معلومات غير صحيحة».

من هنا يتضح جلياً أن المواطن عندما يقدم البيانات الصحيحة والسليمة للعدّاد فإن حقوقه، بكل تأكيد، لا تمس بأي صورة، وفي نفس الوقت مصانة بحكم القانون الذي أعطى له الأمان والطمأنينة، كون تلك البيانات تمثل المصدر الأساسي للتخطيط التنموي الشامل لكافة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تستند إليها ويتم العمل بها في المدن والأرياف وفي عموم البلاد، وبذلك يكون المواطن قد ساعد أجهزة الدولة في تنفيذ برامجها المختلفة بصورة ناجحة وبمعدلات عالية التنفيذ والجودة، وبالتالي يصبح التعداد السكاني مشروعاً وطنياً كبيراً ذات شرعية قانونية يعود بالفائدة على المجتمع كافة بعد استخلاص المعلومات التي يتحصل عليها ، وإعداد تقارير عامة ومفصلة من خلال النتائج النهائية التي سيصدرها الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٥م على مستوى المراكز والمديريات والمحافظات، وأيضاً على مستوى الجمهورية، ويعكس صورة حقيقية لواقع السكان الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

نائب رئيس اللجنة الإعلامية للتعداد

التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م
للمساهمة في وضع برامج تنموية سليمة ومن أجل ظروف معيشية افضل